العلة النحوية في التوابع والمشتقات عند ابن عصفور (ت669هـ) في كتابه شرح جمل الزجاجي

ا.م.د. ليث قهير عبد الله
علاء أحمد صبار (طالب ماجستير)
جامعة الأنبار / كلية الآداب

المستخلص

لا يخفى على الدارس اهتمام النحويين ـ قديماً وحديثاً ـ بالعلة والتعليل ، فقد تواتر إلينا العديد من الكتب التي عنيت بالعلة النحوية ، ويكمن سبب هذا الاهتمام كون العلة تفسيراً للأحكام النحوية والتي من خلالها يتم تقعيد القواعد النحوية ، ولما كان ابن عصفور من بين النحاة الذين عنوا بالتعليل ، حيث أكثر من ذكر التعليلات النحوية في شرحه لجمل الزجاجي ؛ لذلك فقد تناولتُ في هذا البحث العلة النحوية عند ابن عصفور وخصَّصتُه في بابٍ واحدٍ من أبواب النحو العربي ، وهو باب التوابع والمشتقات ، فكان البحث موسوماً بـ (العلة النحوية في التوابع والمشتقات عند ابن عصفور (ت669هـ) في كتابه شرح جمل الزجاجي). وقد افتتحتُ هذا البحث بمقدمة ، ثم مهَّدتُ له بتمهيد مُلخَّص عن حياة ابن عصفور ، وعن العلة النحوية ، أما موضوع البحث فكان على قسمين: تناولت في القسم الأول العلة النحوية في التوابع التي شملت (النعت، والعطف، والتوكيد) ، وتناولت في القسم الثاني العلة النحوية في المشتقات التي شملت (اسم الفاعل، والصفة المشبهة) ، وكانت نهايةُ البحث خاتمةً مشتمِلةً على أبرز النتائج ، متلوَّة بثبتٍ للمصادر والمراجع .

Abstract

Classical and modern Arab grammarians alike paid great attention to the study of grammatical defact and its reasoning because it is the very foundation of grammatical rules and explanations. This paper studies this phenomenon in Al-Zajaji\s book Explanations of Al-Zajaji's Sentences with particular reference to the section on postnominals and derivatives. The paper falls into an introduction, two sections, and a conclusion.

المقدمة :

الحمد لله الذي علَّمَ بالقلَم ، علَّمَ الإنسانَ ما لم يعلمْ ، والصلاة والسلام على المعلِّم الأول ، والنَّبيِّ المرسَل ، محمدٍ وعلى آله وصحبه ومَن اقتفى أثرَه إلى يوم الدين ، أمّا بعد:

فإنَّ التعليل سِمةٌ بارزة في الدرس النحوي ، ومَعلَمٌ ظاهر من معالم منهجه ، وإنَّ الاطلاع على كتب النحو وإدامة النظر في متونها يؤكد أنَّ النحو يشكِّل أحكاماً كثيرةً ، وهذه الأحكام لا بُدَّ لها من قياس واستقراء ، والعلة من أهم أركان القياس النحوي ، لذلك فإنَّ التعليل النحوي قد بدأ في مرحلةٍ مبكرةٍ لاستكشاف ظواهر اللغة والوقوف على الأحكام النحوية ، إذ إنَّ الارتباط بين الحكم النحوي والعلة ارتباط وثيق وعميق .

ويمتاز كتاب (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ) بوفرة العلل النحوية ، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث ، فإنَّ ابن عصفور كثيراً ما يعقب الحكم النحوي الذي يذكره بالعلة التي أدت إلى هذا الحكم وأوجبَتْه . وبما أنَّ التوابع والمشتقات تُعدُّ من أبواب النحو المهمة ؛ لذلك ارتأيتُ أن أتناول في هذا البحث الموجَز عللَ التوابع والمشتقات التي ذكرها ابنُ عصفور في شرحه لجمل الزجاجي ، فكان البحث موسوماً بـ (العلة النحوية في التوابع والمشتقات عند ابن عصفور (ت669هـ) في كتابه شرح جمل الزجاجي).

وكان من طبيعة البحث أن يتقدمه تمهيد تناولت فيه موجَزاً عن حياة ابن عصفور ، وموجزاً عن مفهوم العلة النحوية ، ثم قسَّمت البحث على مبحثَين: بحثت في المبحث الأول العلة النحوية في التوابع ، وخصصت المبحث الثاني لدراسة العلة النحوية في المشتقات ، ثم أعقبتُ هذَين المبحثَين بخاتمةٍ لأبرز النتائج ، متلوةٍ بثبت للمصادر والمراجع .

وأتقدَّم بالشكر الجزيل لمشرفي الأُستاذ الدكتور ليث قهير عبد الله ، الذي فتح لي قلبَه ومكتبته ، ولم يدَّخر وسعاً في إبداء النصح والتوجيه لي ، فجزاه اللهُ خيراً ، كما أشكر الدكتور طه شدّاد الذي كان لي خير معوانٍ في عملي هذا ، وأشكر الأُستاذ عناد مخلف والأُستاذ محمود عبد اللطيف والأُستاذ نهاد فخري الهيتي .

وختاماً أسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، فإن كان هذا البحث وافياً فذلك مَنٌّ منه سبحانه ، وإن لم يكن فإنَّ الكمال لله وحده ، ونسأله تعالى أن يجنبنا الخطأ والزلل في القول والعمل .

التمهيد :

أولاَ: ابن عصفور :

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور ، أبو الحسن الحضرمي ، الإشبيلي ، الأندلسي ، وُلد في إشبيلية سنة (597هـ) ونشأ وتعلَّم بها[1]. كان ابنُ عصفور إماماً في العربية ، قال فيه ابنُ عبد الملك المراكشي: (كان ماهراً في علم اللغة العربية ، ريّان من الأدب ، حسَن التصرف ، من أبرع من تخرَّج على أبي علي الشلوبين ، وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان)[2] ، أمّا الصفدي والسيوطي وابن العماد فيصفونه بأنَّه حامل لواء العربية في الأندلس[3]. وأقوال العلماء فيه كثيرة لا يتسع المقام لذكرها. تُوفي ابن عصفور في تونس سنة (669هـ) ، له مؤلفاتٌ كثيرةٌ في مختلف علوم العربية ، منها: [شرح جمل الزجاجي، والمقرِّب، وشرح المقرَّب، والممتع في التصريف، وضرائر الشعر، وسرقات الشعراء، وشرح الأشعار الستة، وإنارة الدَّياجي، ومختصَر الغرَّة][4] .

ثانياً: مفهوم العلة النحوية:

([1]) ينظر: الوافي بالوفيات: 165/22 ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 219/1 ، والأعلام : 27/5 .

([2]) السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة: 413/1 .

([3]) ينظر: مقدمة شرح جمل الزجاجي: 7/1 .

([4]) ينظر: الأعلام : 27/5 ، ومعجم المؤلفين: 251/7 .

العلة، لغةً: تأتي بفتح العين وكسرها ، أمَّا بالفتح فتأتي بمعنى الشّربة الثانية ، والفعل: عَلَّ القومُ إبلَهُم يعُلُّونَها عَلَّاً وعَلَلاً ، والإبل تعُلُّ نفسَها[1]. أمَّا بالكسر فتأتي بمعنى المرض ، علَّ يعِلُّ واعتَلَّ ، أي: مرض ، فهو عليلٌ[2] ، وتأتي بمعنى السبب ، وهو ما يهمنا في هذا البحث ، فالعلة: هي السبب ، يقال: هذا عِلَّةٌ لهذا ، أي: سببٌ له[3] ، وقد اعتَلَّ الرجلُ وهذه عِلَّتُه ، أي: سببُه[4]. ومن هذا المدلول اللغوي أخذ النحاة هذه اللفظة .

والعلة اصطلاحاً: هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[5] ، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحَظَتْهُ حين اختارتْ في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة[6]. وعرَّفها الجرجاني بأنّها (ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عنه مؤثِّراً فيه)[7]. فالعلة فالعلة النحوية إذن: هي السبب الذي أدَّى إلى حكمٍ نحوي وأوجَبَه . وللعلل أنواعٌ كثيرةٌ أذكرُ منها على سبيل التعداد لا الحصر: [علة سماع، وعلة شبه، وعلة استغناء، وعلة افتقار، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة استثقال، وعلة خفة، وعلة فرق، وعلة تعويض، وعلة إظهار ...][8]

المبحث الأول: العلة النحوية في التوابع

أولاً: النعت :

النعت: هو التابع المشتَق أو المؤوَّل به ، المباين للفظ متبوعه ، نحو: "جاءَ زيدٌ العاقلُ ، ورأيتُ زيداً العاقلَ ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ"[9] ، وفائدته: تخصيصٌ، أو توضيحٌ، أو مدحٌ، أو ذمٌّ، أو تَرَحمٌ، أو توكيدٌ[10] .

علة عدم النعت بالعَلَم:

يجوز أن يكون العَلَمُ موصوفاً ، ويوصَف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى المعرفة ، نحو: "مَررْتُ بزيدٍ أخيكَ" ، وبالألف واللام ، نحو: "مَررتُ بزيدٍ الطويلِ" ، وبالمبهَم ، نحو: "مَررتُ بزيدٍ هذا وعمرٍو ذاكَ"[11]. ولكن لا يجوز أن يكون العلَم صفةً ، أي: لا يصحُّ أن يُنعتَ به لوجود علة تمنع ذلك ، وقد ذكر ابنُ عصفور هذه العلة بقوله: (وأما العَلَم فلا يُنعَت به ؛ لأنَّه ليس بمشتق ولا في حكمه ؛ لأنَّ العلمية تُذهب منه معنى الاشتقاق وإن كان لفظه لفظاً مشتقاً ، ونُعِت لأجل أنّه قد يدخله اللبس)[12]. فعلة عدم النعت بالاسم العَلَم ـ عند ابن عصفور ـ هي ؛ لأنَّ العلم نحو: "زيدٌ" ليس بمشتق ولا في حكم المشتق ، أي : وليس شبيهاً بالمشتق ، وإيضاح هذه العلة أنَّ النعت إما أن يكون مشتقاً أو شبيهاً بالمشتق ، جاء في ألفية ابن مالك:[13]

وَانْعَتْ بِمُشتَقٍ كَصَعْبٍ وذَرِبْ وَشِبْهِهِ كَذا وذِي والمُنتَسِبْ

---

[1] ينظر: كتاب العين: مادة(علل) ، 88/1 .

[2] ينظر: لسان العرب: مادة(علل) ، 471/11 .

[3] ينظر: المصدر نفسه .

[4] ينظر: القاموس المحيط: مادة(علل) ، 1035/1 .

[5] ينظر: أُصول النحو العربي: 108 .

[6] ينظر: النحو العربي "العلة النحوية نشأتها وتطورها" : 90 .

[7] التعريفات : 201 .

[8] ينظر: الاقتراح في علم أُصول النحو: 106 .

[9] ينظر: شرح قطر الندى: 280 ، ودليل الطالبين لكلام النحويين: 46/1 .

[10] ينظر: تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى: 244 .

[11] ينظر: الأُصول في النحو: 33/2 ، والمفصل : 151/1 .

[12] شرح جمل الزجاجي : 88/1 .

[13] ألفية ابن مالك : 34 .

وبهذا يتقرَّر أنَّه لا يُنعَت إلّا بمشتق لفظاً كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة. أو تأويلاً كأسماء الإشارة ، و"ذو" التي بمعنى صاحب[1]. والعلَم ليس من هذه الأشياء ، وإنَّما لم يكن الاسم العلم مشتقاً ولا في حكم المشتق ؛ لأنَّ العلمية قد أزالت منه معنى الاشتقاق وإن كان لفظه لفظاً مشتقاً . وأمّا عبارة ابن عصفور : "ونُعِت لأجل أنّه قد يدخله اللبس" فإن معناها أنَّ الأصل في العلم أن لا يكون موصوفاً ؛ لأنَّه معلوم لا يحتاج إلى وصف ، فهو يدل على شخصٍ بعينه لا يشاركه فيه غيره ، ولكنّه وُصف خشية اللبس الذي قد يدخله. وبيان ذلك أنَّهم لما سَمّوا الشخصَ "زيد" على تقدير أنَّه ليس في العالم بمُسمَّى "زيد" سواه ثم التسمية للآخَر على هذه النية ، فلمّا كانت الأشخاص أكثر من الأسماء اشترك في الاسم الواحد جماعة ، فإذا قال القائل: "جاءَني زيدٌ" خاف أن لا يَعرف المخاطَب أيَّ زيدٍ يعنيه ، لذلك يبيّنه بالنعت فيقول مثلاً: "جاءَني زيدٌ الطويلُ" فجاز أن يُنعَت العلَم من هذا الوجه ، ولكن لا يجوز أن يُنعت به[2] .

وملخص قول ابن عصفور أنَّ العلم الخالص لا يُنعت به ؛ لعلة عدم الاشتقاق، وهي علة الخوارزمي[3]، وابن يعيش[4]، والمكودي[5]، والسيوطي[6]. يقول ابن يعيش: (وأما العَلَم الخالص فلا يوصَف به ؛ لعدم الاشتقاق فيه ، وذلك أنّه لم يُسَمَّ به لمعنىً استحق به ذلك الاسم دون غيره)[7] . أما سيبويه فقد ذكر علة عدم الوصف بالعلم بقوله: (واعْلمْ أنَّ العَلَم الخاصَّ من الأسماء لا يكون صفةً ؛ لأنَّه ليس بحليةٍ ، ولا قرابةٍ ، ولا مبهَمٍ)[8] ، ومعنى هذه العلة أنَّ العلَم الخاص لا يُوصَف به ؛ لأنَّ الصفة إما أن تكون حلية كالطويل والحَسَن ، أو قرابة كـ "أبيكَ، وأخيكَ" ، أو مبهَم كـ "هذا، وذاكَ" ، والعلَم الخاص لا يعطي أيّاً من هذه المعاني ، أي : أنَّ العلم ليس بحليةٍ ولا قرابةٍ ولا مبهمٍ ، ولذلك لا يصلح أن يكون صفةً ، وانتهج هذه العلة المبرد[9]، وابن بابشاذ[10]، وابن أبي الربيع[11]. يقول المبرد: (وأما الأسماء التي هي أعلام نحو: "زيد، وعمرو" فلا يُنعت بها ؛ لأنَّها ليست بتحلية ، ولا نسَب ، ولا يكون النعت إلا بواحدٍ منهما ، أو بما كان في معناه)[12] ، أي: أنَّ النعت لا بُدَّ أن يضيف للمنعوت واحداً من هذه المعاني ، وأما العلم فلا يضيف أيّاً منها . وذهبَ ابنُ الحاجب إلى أنَّ العلم لا يوصَف به ؛ لفقدان معنى الوصفية ، إذ إنَّ الأعلام لم توضَع للدلالة على معنى وإنَّما وُضعت للذوات[13] ، وعلى هذا فإنَّ العلم لا يعطي وصفاً معيناً للاسم المنعوت ، وإنَّما يقع على شخص يُعرَف به دون غيره. وقد أكَّد الرَّضي هذه العلة فذكر أنَّ العلم لا يكون صفةً ؛ (لأنَّه لم يوضَع إلا للذات المعينة ، لا لمعنىً في ذات)[14] ، وهذا يعني أنَّ الأعلام وُضعت لتدل على نفس الذات التي وُضعت لها وليس على معنىً في ذات أُخرى

والذي يبدو لي أنَّ ما اعتلَّ به ابنُ عصفور أقرب إلى الفهم ، ثم أرى أنَّ علة ابن عصفور وعلة سيبويه متقاربتان في المعنى وإن اختلف لفظهما ، وذلك من قِبَلِ أنَّ ابن عصفور ذكر أنَّ العلم لا يُنعت به ؛ لأنَّه ليس بمشتق كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وهذه المشتقات هي الحلية التي ذكرها سيبويه . وكذلك لا يُنعت به ؛ لأنَّه ليس في حكم المشتق كأسماء الإشارة ، وهذا هو المبهم الذي ذكره سيبويه كذلك .

ثانياً: العطف :

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم: 352 ، والكواكب الدرية: 519/2 .

(2) ينظر: العلل في النحو: 234 .

(3) ينظر: التخمير : 98/2 .

(4) ينظر: شرح المفصل: 247/2 .

(5) ينظر: شرح المكّودي: 538/1 .

(6) ينظر: همع الهوامع: 150/3 .

(7) شرح المفصل : 247/2 .

(8) الكتاب : 12/2 .

(9) ينظر: المقتضب : 284/4 .

(10) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 413/2 .

(11) ينظر: البسيط : 301/1 .

(12) المقتضب : 4/ 284 .

(13) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 445/1 ـ 446 .

(14) شرح الرضي : 314/2 .

العطف، لغةً: هو الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه[1] ، واصطلاحاً: هو التابع المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف ، والاسمُ المعطوف يتبع المعطوفَ عليه في إعرابه رفعاً، ونصباً، وجراً ، نحو: "أقبلَ محمدٌ وخالدٌ، ورأيتُ محمداً وخالداً، ومررتُ بمحمدٍ وخالدٍ"[2] .

علة عدم جواز العطف على ضمير الخفض إلا بإعادة الخافض:

لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلّا بإعادة الخافض ، وذلك نحو: "مَرَرْتُ بِكَ وزيدٍ"[3] ، وهذا مذهب البصريين[4]. وقد أخذ ابن عصفور بمذهبهم مُبيِّناً علة ذلك بقوله: (وأمّا ضمير الخفض فلا يُعطَف عليه إلّا بإعادة الخافض ، نحو قولك: "مررتُ بِكَ وبزيدٍ" ، ولا يجوز أن تقول: "مررتُ بِكَ وزيدٍ" ؛ والسبب في ذلك أنَّ ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله فيُنزَّل لذلك معه منزلة شيء واحد ، فلو عطفتَ من غير إعادة خافض لكنتَ قد عطفتَ اسماً واحداً على اسم وحرف ، إذ لا يُتصوَّر أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض ، فلذلك أعدتَ الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسمٍ وحرفٍ مثله)[5] . ومعنى علة ابن عصفور أنَّ ضمير الخفض مُنزَّل مع ما قبله منزلة شيء واحد ؛ وذلك لشدة الاتصال بما قبله ، فإذا عُطف عليه من غير إعادة الخافض كان كعطف اسم واحد على اسم وحرف ، فلو قلتَ: "مررتُ بكَ وزيدٍ" فإنَّ "زيدٍ" سيكون معطوفاً على الباء وعلى الكاف ؛ لأنَّهما متلازمان وهذا النوع من العطف لا يجوز. وأما إذا أُعِيد الخافض فقيل: "مررتُ بكَ وبزيدٍ" فسيكون قد عُطف اسم وحرف على اسم وحرف مثله ، وهذا جائز .

وقد ذهبَ الفراء مذهب البصريين في منع العطف على الضمير المخفوض دون إعادة العامل معلِّلاً ذلك بقوله: (لأنَّ العرب لا تَرُدُّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِّيَ عنه ... وإنَّما يجوز هذا في الشعر لضيقه)[6] ، وذهب إلى منع هذا العطف الأخفش[7]، والزجاجي[8]، والعكبري[9]، وابن الوردي (ت749هـ)[10]، والجامي[11] ، وعلَّتُهم في ذلك أنَّ الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عُطف على الضمير المجرور كان كعطف الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز[12]. وكذلك فإنَّ الضمير قد صار عوضاً من التنوين فلا يجوز العطف عليه كما لايجوز العطف على التنوين ، والدليل على استواء الضمير والتنوين أنَّهم يقولون: "يا غُلامِ" فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين[13] . وعلل المازني ذلك بأنَّه كما لا يجوز عطف المضمر على المظهر المجرور إلّا بإعادة الجار ، فلا يجوز أن يُقال: "مررتُ بزيدٍ وَكَ" فكذلك لا يجوز أن يُعطف المظهَر على المضمَر المجرور إلّا بإعادة الجار ، فلا يُقال: "مررتُ بِكَ وزيدٍ" ،

---

(1) ينظر: شرح التصريح: 124/2 ، وحاشية الصبّان: 125/3 .

(2) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 689/2 ، وشرح قطر الندى: 298 .

(3) ينظر: المقرَّب : 233/1 ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: 665 .

(4) ينظر: مجالس ثعلب: 246/1 ، وارتشاف الضرب: 2014/4 .

(5) شرح جمل الزجاجي : 103/1 .

(6) معاني القرآن : 253/1 .

(7) ينظر: معاني القرآن: 243/1 .

(8) ينظر: مجالس العلماء: 245/1 .

(9) ينظر: اللباب : 432/1 .

(10) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: 285/1 .

(11) ينظر: الفوائد الضيائية: 216/2 .

(12) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 430/2 ، واللباب : 432/1 .

(13) ينظر: الإنصاف(المسألة الخامسة والستون): 6/2 .

فكما لا يجوز للمضمر أن يكون معطوفاً لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه ؛ وذلك ليُحمَل كل واحد منهما على صاحبه[1]. وتابعه السيرافي[2]، وأبو البركات الكوفي (ت539هـ)[3] .

وقد جوَّز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[4] ، وحجَّتُهم أنَّ ذلك قد وردَ به السماع من القرآن الكريم وكلام العرب ، ، أما من القرآن فقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ الذِيْ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾[5] بخفض "الأرحامِ" عطفاً على الهاء من "بِهِ"[6] ، وهي قراءة أحد القُرَّاء السبعة ، وهو وهو حمزة بن حبيب الزيَّات[7]. واعترَض الزجاج على هذه القراءة وعدَّها خطأً في العربية ، إذْ قال: (القراءة الجيدة بنصب "الأرحامَ" ، والمعنى: "واتَّقُوا الأرْحَامَ أن تقطعُوها" ، فأمَّا الجر في "الأرحامِ" فخطأٌ في العربية ، لا يجوز إلّا في اضطرار الشعر)[8]. واعترضَهَا الرضي مُعلِّقاً على قراءة حمزة : (والظاهر أنَّ حمزة جوَّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين ؛ لأنَّه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات)[9]. ومن أدلة الكوفيين أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَصَدٌ عَنْ سَبِيْلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالمسْجِدِ الحَرَامِ ﴾[10] فعطف " المسجدِ الحرامِ" على الضمير من "بِهِ"[11] .

أما احتجاجهم من كلام العرب فقول الشاعر:[12]

فَاليومَ قَرَّبْتَ تَهجُونَا وتَشتِمُنا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِن عَجَبِ

فخفض "الأيامِ" عطفاً على الكاف المجرور في "بِكَ"[13] ، وقال الآخر:[14]

أَكُرُّ عَلى الكَتِيبَةِ لَا أُبَالِي أفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فعطف "سواهَا" بـ "أَمْ" على الضمير في "فيهَا"[15]. وتابع مذهبَ الكوفيين ـ في هذه الحجج ـ ابنُ خالويه (ت370هـ)[16]، وابن مالك[17]، وابن هشام[18]، وأبو حيان الأندلسي[19]، وخالد الأزهري[20] .

---

(1) ينظر: إعراب القرآن(للنحاس): 197/1 ، وشرح جمل الزجاجي(لابن هشام): 117 .

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 145/3 .

(3) ينظر: البيان في شرح اللمع: 297 .

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 2014/4 ، وتحرير الخصاصة: 285/1 .

(5) سورة النساء : 1 .

(6) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 119/1 ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: 19/1 .

(7) ينظر: السبعة في القراءات: 226/1 .

(8) معاني القرآن وإعرابه: 6/2 .

(9) شرح الرضي : 336/2

(10) سورة البقرة : 217 .

(11) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1248/3 .

(12) البيت بلا نسبة ، ينظر: الكتاب : 383/2 ، واللمع في العربية: 97 ، وشرح ابن عقيل: 240/3 .

(13) ينظر: اللمع في العربية: 97 .

(14) البيت للعباس بن مرداس ، ينظر: الإنصاف(المسألة التاسعة والثلاثون): 274/1 ، وخزانة الأدب: 125/5 .

(15) ينظر: خزانة الأدب : 125/5 .

(16) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 119/1 .

(17) ينظر: شرح التسهيل: 375/3 ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: 665 .

(18) ينظر: شرح شذور الذهب: 583 .

(19) ينظر: البحر المحيط: 499/3 .

(20) ينظر: شرح التصريح: 183/2 .

والذي يبدو لي أنَّ المرجح هو ما احتجَّ به الكوفيون من جواز العطف على المضمر المجرور من غير إعادة العامل ؛ وذلك لورود السماع به من التنزيل ، وكلام العرب ؛ ولأنَّه خالٍ من التأويل والتقدير في النصوص. وأمّا ما قاله الزجاج والرَّضي بالاعتراض على قراءة حمزة بخفض "الأرحامِ" فهو مردودٌ بأنَّ هذه قراءة سبعية ، وهي (قراءةٌ متواترةٌ عن رسول الله ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ـ قرأَ بها سلفُ الأُمَّة ، واتَّصلت بأكابر قُرَّاء الصحابة الذين تلقَّوا القرآنَ مِن فِيِّ رسول الله ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ـ بغير واسطة ، "عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت ، وأَقرأُ الصحابة أُبَي بن كعب)[1] .

وكذلك فقد وردَ هذا العطف كثيراً في الشعر العربي ، قال الشاعر:[2]

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوارِي سُيوفُنَا ومَا بَينَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فـ "الكعبِ" مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في "بينها"[3]. وقال الآخَر:[4]

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وأَبِي نُعَيمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحْرِقِ

فـ "أَبِي نُعَيمٍ" مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في "عنهم"[5]. وهذا فضلاً عن الأبيات المذكورة آنفاً .

أما البصريون فقد عمَدوا إلى التأويل والتقدير في جميع النصوص المتقدمة ، وحمَلوها على توجيهاتٍ متعددةٍ، فمثلاً في قوله: "والأرحامِ" حمَلوها على أحد وجهَين: الأول: أن يكون مخفوضاً بالقسَم وليس بالعطف[6] ، وجواب القسم قوله: ﴿ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيكُمْ رَقِيْباً ﴾[7] .

والثاني: أن يكون مجروراً بباءٍ مقدرةٍ دلَّت عليها الباء الأُولى ، والتقدير: "وبِالأرحَامِ"[8]. ولا داعيَ لهذه التأويلات والتقديرات ؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير إلّا أن تدعو الحاجة إلى ذلك[9] .

ثالثاً: التوكيد :

ويُقال فيه: تأكيد ، كما يُقال في فعله: "أكَّدتُ، ووَكَّدتُ". والتوكيد: هو تمكين معنى القول عند السامع ، أو هو لفظٌ يتبع الاسمَ المؤكَّد لرفع اللبس وإزالة الاتساع ، وهو نوعان: لفظي ، ومعنوي. فاللفظي: هو إعادة المؤكَّد بلفظه ، نحو: "إنِّي خائفٌ إنِّي خائفٌ" ، والمعنوي: هو إعادة الشيء المؤكَّد بما يدل على معناه، وله ألفاظٌ كثيرةٌ ، منها: "نفس، وعين" ، نحو: "جاءَ الشيخُ نفسُهُ" ، و "ذهبَ الغلامُ عينُهُ"[10] .

علة امتناع تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين إلّا بعد تأكيده بضمير منفصل:

يجوز توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين إذا كان منصوباً أو مجروراً من غير تأكيده بضمير منفصل ، نحو: "ضَرَبْتُكَ نَفسَكَ" و "مررتُ بِكَ نفسِكَ" ؛ لأنَّه لم يوجد فيه من اللبس شيء[11]. أما الضمير المرفوع المتصل فقد أجمعَ النحويون على أنَّه لا يجوز أن يُؤكَّد بالنفس والعين إلّا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل ، نحو: "قُومُوا أنتمْ أنفسُكُم، أو أعيُنُكُم" ، ولا يجوز: "قُومُوا أنفسُكُم، أو أعينُكُم"[12] ؛ وإنَّما امتنع ذلك مع النفس والعين لعلةٍ بيَّنها النحاة ، وقد فصَّل ابنُ عصفور هذه العلة بقوله: (ضمير الرفع المتصل لا يُؤكَّد بالنفس والعين إلّا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل ، نحو: "قُمتَ أنتَ نفسُكَ، وقمتُم أنتُم أنفسُكُم،

---

(1) البحر المحيط : 500/3 .

(2) البيت لمسكين الدارمي ، ديوانه: 53 .

(3) ينظر: شرح الأشموني: 396/2 .

(4) البيت بلا نسبة ، ينظر: معاني القرآن(للفراء): 86/2 ، وشرح الكافية الشافية: 1252/3 .

(5) ينظر: الإنصاف(المسألة الخامسة والستون): 6/2 .

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 432/2 .

(7) سورة النساء : 1 .

(8) ينظر: البيان في شرح اللمع: 298 ـ 299 .

(9) ينظر: مغني اللبيب: 229/1 ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 138/1 .

(10) ينظر: اللمع في العربية: 84 ، واللمحة في شرح الملحة: 705/2 .

(11) ينظر: التخمير : 82/2 ، والمساعد على تسهيل الفوائد: 385/2 ، والنحو الوافي: 523/3 .

(12) ينظر: ترشيح العلل في شرح الجمل: 267 ، وشرح التصريح: 140/2 .

وزيدٌ قامَ هو نفسُهُ" ، ولا يجوز أن تقول: "قمتَ نفسُكَ" ، ولا "زيدٌ قامَ نفسُهُ". فإن أكدتَ بـ "كُل" وما في معناها لم تحتَج إلى التأكيد بضمير الرفع المنفصل ، فقلتَ: "قُمتُم كلُّكُم أجمعونَ ، وقُمتُما كلاكُمَا" ؛ والسبب في ذلك أنَّ النفس والعين يُستعملان يليان العامل ، فلو لم تُؤَكِّد . إذا أردتَ التأكيد بهما . بضمير الرفع المنفصل لأدَّى ذلك إلى التباسٍ في بعض المواضع ، ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ: "زيدٌ قُبِضَ نفسُهُ ، وهندٌ ذَهبتْ نفسُها" احتمل أن يكون النفس تأكيداً للضمير في "قُبِضَ" وفي "ذَهبتْ" ، وأن يكون مرفوعاً بهما. فإذا أكدتَ بالضمير المنفصل فقلتَ: "قُبِضَ هو نفسُهُ ، وذَهبتْ هي نفسُهَا" ارتفع اللبس ، ثم حُمِل ما ليس فيه لبس في نحو: "قمتَ أنتَ نفسُكَ" على ما فيه لبس)[1].يتبيَّن من هذا القول أنَّ ضمير الرفع المتصل لا يُؤَكَّد بالنفس والعين إلّا بعد تأكيده بضمير منفصل بسبب أنَّ النفس والعين كثيراً ما يليان العامل ويقعان لغير تأكيد ؛ لأنَّهما غير مختصَّين بالتأكيد ، فقد يُتَوهَّم أنَّهما فاعل في كثير من الشواهد وذلك نحو: "طابَتْ نفسُه، وصحَّتْ عينُه"[2] .

وتوضيح ذلك أنَّ التأكيد بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد آخَر قد يُوقِع لبساً في كثير من الأمر ، فلو قلتَ: "هندٌ ضربتْ نفسُها" لم يُعلم أرفعتَ "نفسُها" بالفعل وأخليتَ الفعل من الضمير ، أم جعلتَ في الفعل ضميراً لـ "هندٌ" وأكدتَ بالنفس. فإذا قلتَ: "هندٌ ضربت هي نفسُها" حسُن ذلك ؛ لأنَّه لما جيء بالضمير المنفصل عُلِم أنَّ الفعل خالٍ من الضمير ؛ لأنَّه لا يخلو إمّا أن يكون هو الفاعل أو تأكيداً. فلا يجوز أن يكون هو الفاعل ؛ لأنَّك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل ، وإذا لم يجز أن يكون فاعلاً تعين أن يكون تأكيداً ، وإذا كان في الفعل ضمير مؤكَّد بالضمير المنفصل أُمِن اللبس وجاز تأكيده بالنفس والعين[3]. وممَّن اعتل بعلة ابن عصفور الرضي[4]، وابن الصَّائغ[5]، وابن عقيل[6]، وناظر الجيش[7] .

وقد سبقَ سيبويه النحويين في بيان هذه العلة ، إذْ قال: (واعلمْ أنَّه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بـ "نفسك" وما أشبهه ، وذلك أنَّه قبيح أن تقول :"فعلتَ نفسُك" إلّا أن تقول :"فعلتَ أنتَ نفسُك "، وإذا قلتَ: "فعلتُم أجمعونَ" حسُنَ ؛ لأنَّ هذا يعمُّ به. وإذا قلتَ "نفسُكَ" فإنَّما تريد أن تؤكِّد الفاعل ، ولما كانت "نفسُكَ" يُتكلَّم بها مبتدأةً وتعمل على ما يُجر ويُنصب ويُرفع شبَّهوها بما يشرك المضمر ، وذلك قولك: "نزلتُ بنفسِ الجبلِ" و "نفسُ الجبلِ مُقابِلِي" ونحو ذلك)[8]. ومعنى هذه العلة أنَّ النفس والعين يكونان مرفوعَين، ومنصوبَين، ومجرورَين بحسب العوامل الداخلة عليهما لعدم اختصاصهما بالتأكيد. أي: أنَّ العوامل العوامل تعمل فيهما لا بحكم التبعية ، بل يكونان فاعلَين، ومفعولَين، ومضافَين وذلك أنَّهما لم يتمكَّنا في التأكيد ، بل الغالب عليهما الاسمية ، فتقول: "طابَتْ نفسُهُ، وصحَّتْ عينُهُ، ونزلتُ بنفسِ الجبلِ، وأخرجَ اللهُ نفسَهُ" ، فلمَّا لم يكن التأكيد فيهما ظاهراً وكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما ؛ لأنَّه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان ، فقَبح ذلك كما قبح العطف عليه من غير تأكيد[9]. وأكثرُ النحويين على هذه العلة ، فممَّن تبعها المبرد[10]، وابن السّراج[11]، والأعلم الشنتمري[12]، وابن الحاجب[13]، وابن هشام[14]، والصبَّان[1]. يقول ابن السراج: (فإذا قلتَ: "قمتَ نفسُكَ"

([1]) شرح جمل الزجاجي : 119/1 .

([2]) ينظر: التخمير : 82/2 .

([3]) ينظر: شرح المفصل: 224/2 ، والإيضاح في شرح المفصل: 439/1 .

([4]) ينظر: شرح الرضي: 337/2 .

([5]) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 705/2 ـ 706 .

([6]) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 355/2 .

([7]) ينظر: تمهيد القواعد: 3286/7 .

([8]) الكتاب : 379/2 .

([9]) ينظر: شرح المفصل: 224/2 .

([10]) ينظر: المقتضب : 210/3 .

([11]) ينظر: الأُصول في النحو: 20/2 .

([12]) ينظر: النكت : 282/2 .

([13]) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 439/1 .

([14]) ينظر: أوضح المسالك: 300/3 .

نفسُكَ" فهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ النفس لم تتمكَّن في التأكيد ؛ لأنَّها تكون اسماً تقول: "نزلتُ بنفسِ الجبلِ، وخرجَتْ نفسُهُ" فلمَّا وصلها الاسم المضمر في الفعل الذي قد صار كأحد حروفه ، فأَسكَنتَ له ما كان في الفعل متحركاً ضعُف ذلك من حيث ضعف العطف عليه ، فإذا أكدتَه ظهر ما يجوز أن تحمل النفس عليه ، فقلتَ: "قمتَ أنتَ نفسُكَ، وقامُوا هُم أنفسُهُم")[2] .

ومُلخَّص هذه العلة أنَّه يمتنع أن يُؤَكَّد ضمير الرفع المتصل بالنفس والعين إلّا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل ؛ وذلك لأنَّ النفس والعين لم يتخصَّصا للتأكيد فقط ، وإنَّما يقعان فاعلَين، أو مفعولَين، أو مضافَين ، وحالهما في ذلك حال باقي الأسماء ، وهذا يؤدي إلى احتمال وقوع اللَّبس في الكلام ، لذلك وجبَ الفصل بالضمير المنفصل حتى يُزال هذا اللبس. ولم يَخرج ابن عصفور في تعليله عمَّا علَّلَ به النحاة السابقون عليه .

المبحث الثاني: العلة النحوية في المشتقات

أولاً: اسم الفاعل:

اسم الفاعل: هو الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكَنَاته[3]. أو هو ما يُشتَق من فعل الفاعل ، فإن كان اشتقاقُه من لازمٍ كان ما بعده مرفوعاً ، نحو: "زيدٌ قائمٌ أبوهُ" ، وإن كان من مُتعَدٍّ عمِل عمَلَ الفعل المضارع ، نحو: "هذا ضاربٌ زيداً"[4]

علة إعماله عمل الفعل:

لقد تقرَّرَ لدى النحويين أنَّ العمل أصلٌ في الأفعال ، فرعٌ في الأسماء والحروف[5]. فما وُجِد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجِب لعمله ، واسم الفاعل من جنس الأسماء وقد عَمِل عمَلَ الفعل في الرفع والنصب[6]. فلا بُدَّ من أن تكون هناك علة قد سوَّغت له العمل ، وعلة إعماله عند ابن عصفور هي؛ (لأنَّه في معنى فعل قد أشبَهَ الأسماء)[7]. ومعنى هذه العلة أنَّ اسم الفاعل إنَّما عمل ؛ لأنَّه في معنى الفعل ، وليس كل فعل وإنَّما في معنى الفعل الذي قد أشبهَ الأسماء ، وهو الفعل المضارع. أي : أنَّ اسم الفاعل قد عمِل عَمَل الفعل المضارع ؛ لمضارعته له في الدلالة على الحال والاستقبال ، وعلى هذا فإنَّ اسم الفاعل لا يعمل إلّا إذا كان بمعنى المضي ، فقولنا: "هذا ضاربٌ زيداً غداً" معناه وعملُه مثل: "هذا يضربُ زيداً غداً" ، و "هذا ضاربٌ زيداً الساعةَ" معناه وعملُه مثل: "هذا يضرِبُ زيداً الساعةَ"[8] . ولتوضيح هذه العلة فإنَّ الفعل المضارع أُعرِبَ ؛ لمضارعته الاسم إذ كان أصل الإعراب للأسماء ، واسم الفاعل أُعمِلَ ؛ لمضارعته الفعل المضارع في دلالته على الحال والاستقبال إذ كان أصل الإعمال للأفعال[9]. وبعبارةٍ أُخرى فإنَّ الفعل لما دخل على الاسم في الإعراب الذي هو مستحقه في الأصل ، دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الأصل[10] ، وبذلك فقد أصبحَ كلٌّ واحدٍ منهما محمول على صاحبه[11] ؛ وذلك لأنَّ

([1]) ينظر: حاشية الصبان: 16/3 .

([2]) الأُصول في النحو: 20/2 .

([3]) ينظر: شرح قطر الندى: 267 .

([4]) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 341/1 ـ 342 .

([5]) ينظر: العلل في النحو: 168 ، وشرح التصريح: 463/1 ، ومتممة الآجرومية: 50/1 ، والأصل والفرع: 57 .

([6]) ينظر: شرح المفصل: 87/3 .

([7]) شرح جمل الزجاجي : 302/1 .

([8]) ينظر: الكتاب : 164/1 .

([9]) ينظر: الأُصول في النحو: 123/1 .

([10]) ينظر: المقتصد : 506/1 .

([11]) ينظر: العلل في النحو: 168 ، والإيضاح في علل النحو: 35 .

العرب إذا شبَّهت شيئاً بشيءٍ مكَّنت الشبهَ الذي بينهما بتأثير أحدهما على الآخَر[1]. إذن فسبب إعمال اسم الفاعل ـ عند ابن عصفور ـ هي أنَّه في معنى الفعل المضارع ، وهذا مذهب سيبويه[2]، والمبرد[3]، والزجاجي[4]، والسيرافي[5] .

وذهب الكسائي إلى أنَّ علة إعمال اسم الفاعل هي أنَّه في معنى الفعل عامةً لا الفعل المضارع فقط ، لذلك فهو يعمل وإن كان بمعنى الماضي[6] ، واستدلَّ الكسائي على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيْدِ ﴾[7] ف "ذِرَاعَيهِ" منصوبٌ ب "بَاسِطٌ" ، وهو بمعنى الفعل الماضي[8] . ولم يرتضِ ابنُ عصفور رأيَ الكسائي وردَّ استدلالَه بأنَّ هذه الآية على حكاية الحال الماضية ، إذ إنَّ الواو في "وَكَلبُهُم" واو الحال ، وتقديره : "وَكَلبُهُم يبسُطُ"[9]، وبذلك فإنَّ اسم الفاعل يكون في تقدير الفعل المضارع وإن كانت حكاية الحال تدل على الماضي ، وقد ذكر ذلك الزمخشري في كشّافه[10]، والجوجري من المتأخرين[11].

أمَّا علة إعمال اسم الفاعل عند ابن السراج ؛ فلأنَّه أشبه الفعل المضارع بأمورٍ ، منها: أنَّه يُنعت به نحو: "رأيتُ غلاماً كاتباً شعراً" كما أنَّ الفعل المضارع يُنعت به نحو: "رأيتُ غلاماً يكتبُ شعراً". وأنَّه يُذكَّر ويُؤنَّث نحو: "ضاربٌ، وضاربةٌ" كما أنَّ الفعل يُذكَّر ويُؤنَّث نحو: "يضربُ، وتضربُ" ، وكذلك فإنَّه يُجمع بالواو والنون نحو: "ضاربون" كما أنَّ الفعل يُجمع بالواو والنون نحو: "يضربون"[12]. ولشبه اسم الفاعل بالأفعال المستقبلة من هذه الأوجه أُعمل عملها وأخذ حكمها .

وقال أبو علي الفارسي: (وإنَّما أُعمِل اسم الفاعل عمل الفعل لما كان جارياً عليه في حركاته، وسكونه، وتأنيثه، وتذكيره)[13] ، ومعنى هذا أنَّ اسم الفاعل عمل عمل الفعل ؛ لأنَّه جارٍ عليه في حركاته وسكناته ، وذلك نحو: "ضَارِب، ومُكرِم، ومُنطلِق، ومُستخرِج، ومُدحرج" فإنَّها في مقابلة الأفعال "يَضرِب، ويُكرِم، وينطلِق، ويَستخرِج، ويُدحرِج" ، فكل فعل من هذه الأفعال يقابل اسم الفاعل الذي أُخذَ منه في جميع حركاته وسكناته ، أي : أنَّ اسم الفاعل والفعل المضارع متطابقان في بنية الكلمة من حركةٍ وسكون ، وهذا ما ذهب إليه ابنُ بابشاذ[14]، وابنُ الخشاب[15]، والعكبري[16]، وابن يعيش[17]، وابن الناظم[18]،

[1] ينظر: ارتقاء السيادة : 66 .
[2] ينظر: الكتاب : 164/1 .
[3] ينظر: المقتضب : 149/4 .
[4] ينظر: الجمل : 95 .
[5] ينظر: شرح كتاب سيبويه: 436/1 .
[6] ينظر رأيه: شرح جمل الزجاجي(لابن عصفور): 301/1 ، وهمع الهوامع: 70/3 .
[7] سورة الكهف : 18 .
[8] ينظر: شرح ابن عقيل: 107/3 .
[9] ينظر: شرح جمل الزجاجي: 301/1 .
[10] ينظر: الكشاف : 709/2 .
[11] ينظر: شرح شذور الذهب: 684/2 .
[12] ينظر: الأُصول في النحو: 122/1 .
[13] ينظر: الإيضاح : 133 .
[14] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 387/2 ـ 388 .
[15] ينظر: المرتَجَل : 235 .
[16] ينظر: اللباب : 437/1 .
[17] ينظر: شرح المفصل: 84/4 .
[18] ينظر: شرح ابن الناظم: 301 .

وابن أبي الربيع[1] . وأرى أنَّ علة ابن عصفور هي المرجَّحة في هذه المسألة ، فإنَّ اسم الفاعل إنَّما عمل ؛ لأنَّه في معنى الفعل المضارع ، وذلك بالدلالة على الحال والاستقبال. وإنَّما كانت هذه العلة هي المرجحة ؛ لأنَّ النحويين جميعهم ـ إلّا الكسائي ـ متفقون على أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي[2] ، وأمَّا مَن قال: إنَّه جارٍ على المضارع في حركاته وسكناته فقد أبطله ابنُ عصفور كما تقدم .

ثانياً: الصفة المشبَّهة :ـ

الصفة المشَبَّهَة: هي ما صِيغَ لغير تفضيل من فعلٍ لازمٍ لِقصْد نسبة الحدَث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدوث ، نحو: "مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ"[3] .

ـ علة إعمالها :ـ

قد تقدَّم في المسألة السابقة أنَّ النحويين قرَّرُوا أنَّ العمل أصلٌ في الأفعال ، فرعٌ في الأسماء ، وما وُجِد من الأسماء عاملاً فينبغي أن يُسألَ عن العلة الموجِبة لعمله ، والصفة المشبَّهة من جنس الأسماء العاملة ، فهي تعمل عمل اسم الفاعل إلّا أنَّ معمولها قد يكون مرفوعاً نحو: "مررتُ برجلٍ حسَنٍ وجهُهُ" ، وقد يكون منصوباً نحو: "مررتُ برجلٍ حسَنٍ وجهَهُ" ، وقد يكون مجروراً نحو: "مررتُ برجلٍ حسَنِ الوجهِ"[4]. وقد ذهب ابنُ عصفور إلى أنَّ الصفة المشبهة إنَّما أُعمِلتْ ؛ (لأنَّها شُبِّهتْ باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فعملت عمَلَه ، ووجه الشبه بينهما أنَّها صفة كما أنَّ اسم الفاعل كذلك ، وأنَّها متحمِّلةٌ للضمير كما أنَّ اسم الفاعل متحمِّل ضميراً ، وأنَّها طالبةٌ للاسم بعدها كما أنَّ اسم الفاعل طالبٌ للاسم بعده ، وأنَّها تُذكَّر وتُؤنَّث وتُثنَّى وتُجمَع كما أنَّ اسم الفاعل كذلك ، فتقول: "مَرَرْتُ برجلٍ حسَنِ الوجهِ"كما تقول: "مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً" ، فلمَّا أشبهتْهُ من هذه الوجوه عمِلت عملَه)[5].

وبهذا يتبيَّن أنَّ علة إعمال الصفة المشبهة هي شبهها باسم الفاعل ، ولما كان اسم الفاعل عاملاً عمل الفعل حُملتْ عليه في ذلك. ثُمَّ راحَ ابنُ عصفور يستقصي أوجه الشبه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ، وهذه الأوجه هي التي سوَّغت العمل للصفة المشبَّهة ، ويمكن توضيح هذه الأوجه بما يأتي:

1. أنَّها صفة كما أنَّ اسم الفاعل صفة كذلك ، نحو: "مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً"[6] .
2. أنَّها متحمِّلة ضميراً ، نحو: "مررتُ برجلٍ حسَنٍ وجهَهُ"كما أنَّ اسم الفاعل متحمِّلٌ ضميراً ، نحو: "مررتُ برجلٍ ضاربٍ غلامَهُ"[7] .
3. أنَّها طالبةٌ للاسم بعدها كما أنَّ اسم الفاعل يطلب اسماً بعده كذلك .
4. أنَّها تُذكَّر وتُؤنَّث وتُثنَّى وتُجمَع ، نحو: "شديدٌ، شديدةٌ، شديدان، شديدون" ، كما أنَّ اسم الفاعل يكون كذلك ، نحو: "ضاربٌ، ضاربةٌ، ضاربان، ضاربون" .

فلمَّا أشبهت اسمَ الفاعل من هذه الأوجه عمِلتْ عملَه ؛ لأنَّهم يُجرُون الشيءَ مجرى الشيءَ إذا شابَهَهُ من بعض الجوانب[8] ، وتابعَ هذه العلة ابن هشام[9]، والمكّودي[10]، والجامي[11]، وخالد الأزهري[1] .

---

[1] ينظر: البسيط : 997/2 .

[2] ينظر: المقتضب : 148/4 ، والمفصل : 289/1 ، والمرتجل : 236 ، واللمحة في شرح الملحة: 342/1 ، وهمع الهوامع: 447/1 .

[3] ينظر: شرح ابن النّاظم: 317 ، وشرح المكّودي: 494/1 .

[4] ينظر: اللباب : 443/1 ـ 444 ، والنحو الواضح: 270/2 ، والموجز في قواعد اللغة العربية: 207/2 .

[5] شرح جمل الزجاجي: 311/1 .

[6] ينظر: المقتضب : 149/4 ، واللمحة في شرح الملحة: 342/1 .

[7] ينظر: شرح قطر الندى: 279 ، والحلل في إصلاح الخلل: 224 .

[8] ينظر: الإنصاف(المسألة التاسعة عشرة): 156/1 .

[9] ينظر: شرح شذور الذهب: 510/1 .

[10] ينظر: شرح المكودي: 497/1 .

[11] ينظر: الفوائد الضيائية: 283/2 .

وقد ذكرَ سيبويه علة إعمال الصفة المشبهة بقوله: (ولم تَقْوَ أن تعمل عملَ الفاعل ؛ لأنَّها ليست في معنى الفعل المضارع ، فإنَّها شُبِّهت بالفاعل فيما عمِلتْ فيه)[2]. فعلة إعمالها عند سيبويه أنَّها شُبِّهت باسم الفاعل العامل عمل فعله ، ولما لم تكن في معنى الفعل المضارع وإنَّما كانت فرعاً في العمل على اسم الفاعل ، لذلك لم تَقوَ أن تعمل عمل اسم الفاعل وإنَّما قَصرتْ بأن انحَطَّتْ درجةً عنه[3] ، فكانت نتيجة ذلك مفارقة الصفة المشبَّهة اسمَ الفاعل في بعض الوجوه لتكشفَ عن انحطاط الفروع عن مراتب الأُصول. ومن هذه الأوجه:

1. لا يجوز تقديم معمول الصفة المشبهة عليها كما جاز في اسم الفاعل ، فلا يجوز نحو: "زيدٌ وجهُهُ حسَنٌ" كما جاز: "زيدٌ عَمْراً ضاربٌ"[4] .
2. إنَّ اسم الفاعل يمكن أن يُفصَل بينه وبين مرفوعه ومنصوبه ، ولا يجوز ذلك في الصفة المشبهة ، فيجوز أن تقول: "زيدٌ ضاربٌ في الدارِ أبوهُ عَمْراً" ، ولا يصح نحو: "زيدٌ حسَنٌ في الحربِ وجهُهُ" رفعاً أو نصباً[5] ، وسار على هذه العلة أكثر النحويين[6] .

وقال الرَّضي: (وإنَّما عملت الصفة المشبهة وإن لم توازن صيغها الفعل ، ولا كانت للحال والاستقبال ، واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظاً ومعنىً ؛ لأنَّها شابهَتْ اسم الفاعل ؛ لأنَّ الصفة ما قام به الحدَث المشتق هو منه)[7]. وهذا القول يعني أنَّ الأصل في الصفة ألّا تعمل ؛ لأنَّها لما تُشابه الفعل المضارع ، لا لفظاً في جرَيانها على أفعالها في الحركات والسَّكَنات وعدد الحروف ، ولا معنىً في دلالتها على الحال والاستقبال. وإنَّما عملت هذه الصفة ؛ لشبَهها باسم الفاعل المشبَّه بالفعل.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكنني أن أُجمل أهم النتائج التي توصلتُ إليها :

1. إنَّ العلة تفسيرٌ وتقويةٌ للحكم النحوي ، وبذلك تكون لها فائدة كبيرة في الدرس النحوي العربي ، فالعلة ملازمة للحكم النحوي ، وهي الموجِبة له .
2. إن علل النحو ليست ثابتة محدَّدة ، فليس شرطاً أن يكون لكل حكم علة واحدة ثابتة ، بل قد يكون للحكم الواحد أكثر من علة ، قد تكون صحيحة جميعها وقد تتفاوت في صحتها .
3. يُعد كتاب (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور من الكتب المهمة والمعتَمَدة في النحو العربي ، وذلك لِما يحمله من نضوج فكري مُتَمَثِّلاً بشخصية ابن عصفور ، وعقليته الفذَّة المستوعبة لأغلب مسائل النحو .
4. إن العلل النحوية عند ابن عصفور في باب التوابع والمشتقات أغلبها قياسية أو تعليمية ، وتقل عنده العلل الجدَلية ، متأثراً بأوائل النحاة (سيبويه وجمهور البصريين) .
5. قلة العلل النحوية في قسم المشتَقَّات ؛ لكونها أقرب إلى علم الصرف منه إلى علم النحو .
6. إنَّ تعليلات ابن عصفور متماشية مع مذهب البصريين ، مما يدل على أنه بصري النزعة .
7. ابن عصفور في كثير من تعليلاته لا يصرح بلفظ العلة ، وإنما كان يسوق العلة أو التعليل لتفسير الأحكام النحوية والمسائل التي قد تُشكِل على الدارس .
8. كان ابن عصفور من بين النحاة الذين احتجوا بالقراءات القرآنية ، والشواهد النحوية للاستدلال على تعليلاته النحوية ، وتقوية الحكم النحوي الذي يقول به .

---

(1) ينظر: شرح التصريح: 45/2 .

(2) الكتاب : 194/1 .

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1058/2 .

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 392/2 ، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: 556/1 .

(5) ينظر: مغني اللبيب: 599/1 ، وشرح المفصل: 107/4 .

(6) ينظر: الأُصول في النحو: 130/1 ، والمقتصد : 547/1 ، والمقدمة الجزولية: 151 ، وشرح الوافية: 330 .

(7) شرح الرضي : 433/3 .

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم .

* ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تح: د. رجى عثمان محمد ، و د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1418هـ. 1998م .

* ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، الشيخ يحيى بن محمد الشاوي المغربي الجزائري (ت1096هـ) ، تح: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، العراق ، 1411هـ. 1990م .

* إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيّم الجوزيّة (ت767هـ) ، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، ط1، 1422هـ. 2002م .

* الأصل والفرع في شرح الرضي على الكافية ، منتظر حسن علي ، دار نيبور ، العراق ، ط1 ، 1432هـ. 2011م .

* الأُصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج النحوي البغدادي (ت316هـ) ، تح: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط4 ، 1420هـ. 1999م .

* أُصول النحو العربي ، د. محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2004م .

* إعراب القرآن ، أبو جعفر النَّحّاس ، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي (ت338هـ) ، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1421هـ .

* الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت1396هـ) ، دار العلم للملايين ، ط15 ، 2002م .

* الاقتراح في علم أُصول النحو وأدلته ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) تح: طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ط1 ، 1420هـ 1999م .

* ألفية ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت672هـ)، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، د.ت.

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (ت577هـ) ، تح: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2، 1428هـ ـ 2007م .

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح: محمد محيي الدين ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1، د.ت .

* الإيضاح ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت377هـ) ، تح: د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2، 1416هـ- 1996م .

* الإيضاح في شرح المفصل ، الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ، تح: د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1402هـ . 1982م .

* الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي(ت337هـ)، تح: مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر ، ط1، 1378هـ. 1959م.

* البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي (ت688هـ) ، تح: د. عيّاد بن عيد الثّبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1، 1407هـ. 1986م .

* البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ) ، تح: محمد المصري ، دار سعد الدين ، ط1، 1421هـ . 2000م .

* تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، أبو الفيض الزَّبيدي (ت1205هـ) ، تح: مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، د. ت .

* تحرير الخَصاصة في تيسير الخلاصة ، الشيخ زين العابدين عمر بن المظفر بن الوردي (ت749هـ) ، تح: محمد مزعل خلاطي ، بغداد ،1422هـ .2002م .

* التخمير ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ) ، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1990م .

* ترشيح العلل في شرح الجمل ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (617هـ) ، تح: عادل محسن سالم العميري ، مكتبة الملك فهد ، أم القرى ، السعودية ، ط1 ، 1419هـ . 1998م .

* التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني(ت816هـ) ، تح: إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط1، 1405هـ

* التوطئة ، أبو علي الشلوبيني (ت625هـ) ، تح: د. يوسف أحمد المطوع ، الكويت ، ط2 ، 1401هـ . 1981م .

* الجُمل ، أبو إسحاق الزجاجي (ت337هـ) ، تح: أبو شنب ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، 1926م .

* حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصَّبان الشافعي (ت1206هـ) ، تح: طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، د.ت.

* الحجة في القراءات السبع ، الحسين بن أحمد بن خالويه ، أبو عبد الله (ت370هـ) ، تح: عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ط4 ، 1401هـ.

* الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت521هـ) ، تح: سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ط2 ، 1980م .

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4 ، 1418هـ . 1997م .

* دليل الطالبين لكلام النحويين ، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت1033هـ) ، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية ، الكويت ، 1430 . 2009م .

* الذيل والتكملة لكتابَي الموصول والصلة ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت703هـ) ، تح: إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1995م .

* السبعة في القراءات ، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت324هـ) ، تح: د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، 1400هـ .

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط2 ، 1419هـ . 1998م.

* شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ) ، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1420هـ .2000م .

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت900هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1375هـ . 1955م.

* شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ) ، تح: محمد عبد القادر ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1422هـ . 2001م .

* شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ) ، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1421هـ . 2000م .

* شرح جمل الزجاجي ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، العلّامة ابن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي الأندلسي (ت669هـ) ، تح: د. أنس بديوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1424هـ . 2003م .

* شرح جمل الزجاجي ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح: د. علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ . 1985م .

* شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ) ، تح: يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط2 ، 1996م .

* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، د.ت .

* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت672هـ) ، تح: أحمد بن إبراهيم المغيني ، المكتبة الإسلامية ، القاهرة ، ط1، 1430هـ . 2009م .

* شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ط11 ، 1382هـ .

* شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي (ت672هـ) ، تح: علي محمد معوّض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1420هـ .2000م .

* شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت368هـ) ، تح: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1429هـ . 2008م .

* شرح المفَصَّل ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ) ، تح: د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1422هـ ـ 2001م .

* شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت469هـ) ، تح: خالد عبد الكريم ، الكويت ، ط1 ، 1976 .

* شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت807هـ) ، تح: د. فاطمة راشد الراجحي ، الكويت ، 1412هـ . 1991م .

* شرح الوافية نظم الكافية ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت646هـ) ، تح: د. موسى بنّاي علوان العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، 1400هـ .

* شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت770هـ) ، تح: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط1، 1406هـ . 1986م .

* ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1422هـ – 2001م.

* العلل في النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالورّاق (ت381هـ) ، تح: مها مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط2 ، 1426هـ . 2005م.

* القاموس المحيط ، مجد الدين، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت817هـ) ، تح: محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط8 ، 1426هـ .2005م .

* الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقَّب بسيبويه (ت180هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1408هـ ـ 1988م .

*كتاب العَين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت175هـ) ، تح: د. مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم السامرّائي ، دار ومكتبة الهلال ، د.ت .

* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت538هـ) ، تح: عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط3 ، 1407هـ .

* لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ) ، تح: عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، دار صادر ، بيروت ، ط3 ، 1414هـ .

* اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي (ت616هـ) ، تح: د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1416هـ . 1995م .

* اللمحة في شرح الملحة ، محمد بن حسن بن سيباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصّائغ (ت720هـ) ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1424هـ . 2004م.

* اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تح: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، د.ت .

* مجالس العلماء ، أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1403هـ . 1983م .

* المرتَجَل ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشّاب (ت567هـ) ، تح: علي حيدر ، مكتبة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط1 ، 1392هـ . 1972م .

* المساعد على تسهيل الفوائد ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت769هـ) ، تح: د. محمد كامل بركات ، مكتبة الملك فهد ، السعودية ، ط2 ، 1422هـ ـ 2001م .

* معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرّاء (ت207هـ) ، تح: أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، ط1 ، 1955م .

* معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد بن راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي(ت1408هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح: د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط6 ، 1985م .

* المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت538هـ) ، تح: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط1 ، 1993م .

* المقتصد في شرح الإيضاح ، الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ، تح: د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، ط2 ، 1982م .

* المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ط3 ، 1415هـ . 1994م .

* المقدمة الجزولية في النحو ، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت607هـ) ، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مراجعة: د. حامد أحمد نبيل ، و د. فتحي محمد أحمد جمعة ، مطبعة أم القرى ، د.ت .

* موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، خالد بن عبد الله بن محمد الأزهري (ت905هـ) ، تح: عبد الكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1415هـ . 1996م .

* النحو العربي "العلة النحوية نشأتها وتطورها" ، د. مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت ، ط3 ، 1974م .

* النحو الواضح في قواعد اللغة العربية ، علي الجارم، ومصطفى أمين ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، د.ت.

* النحو الوافي ، عباس حسن (ت1398هـ) ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1966م .

* النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت476هـ) ، تح: الأستاذ رشيد بلحبيب ، مطبعة فضالة ، 1420هـ . 1999م .

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) ، تح: د. عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، د.ت .

* الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصّفدي (ت764هـ) ، تح: أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت ، 1420هـ . 2000م .

الرسائل والأطاريح الجامعية:

*البيان في شرح اللمع ، أبو البركات عمر بن إبراهيم الكوفي (ت539هـ) ، دراسة وتحقيق: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية ، إعداد الطالب: علاء الدين حموية ، إشراف: الدكتور تمام حسان ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1404هـ . 1405هـ .

* شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ) ، دراسة وتحقيق: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، إعداد الطالبة: خديجة محمد حسين ، إشراف: الدكتور محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1407هـ .

* شرح كتاب سيبويه ، علي بن عيسى الرماني (ت384هـ) ، دراسة وتحقيق: أطروحة دكتوراه ، إعداد الطالب: محمد إبراهيم يوسف شيبة ، إشراف: الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1414هـ .

* موصل النبيل إلى نحو التسهيل ، خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ) ، دراسة وتحقيق: اطروحة دكتوراه ، إعداد الطالبة: ثريا عبد السميع إسماعيل ، إشراف: الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1418هـ . 1419 .